Appositive Deletion and its Effect on Guidance Significance "Study in the poetry of Abu Tammam"

Dr. Ibrahim Al-Bab*
Dr. Abdul Hamid Waqaf **
Mohammed Siraj Al-Hanash ***

(Received 4 / 9 / 2019. Accepted 24 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

This research is based on the study of the concept of deletion exhibitor, which is a departure from the familiar format of the language;
The content of this study was based on two main approaches: the first is to explain the concept of the exhibitor and deletion and clarify them as contained in the lexicons of the language; It aims to demonstrate the semantic effect of deletion in the poetry of Abu Tammam at the level of the nominal sentence through the novice and the news first, and the actual through the verb and the second.

Keywords: Abu Tammam, Delete, Viewer. Significance**.**

***Professor, Department of Arabic Language, Towards and Exchange, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Teacher in the Department of Arabic Language, Towards and Exchange, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*****Postgrraduate Student (PhD), Department of Arabic Language, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

عارضُ الحذف وأثره في توجيه الدّلالة
"دراسة في شعر أبي تمّام"

د . إبراهيم البب*
د. عبد الحميد وقّاف**
محمَّد سراج الحنش***

(تاريخ الإيداع 4 / 9 / 2019. قبل للنشر في 24 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

يقوم هذا البحث على دراسة مفهوم عارض الحذف الَّذي هو خروجٌ عن النَّسق المألوف للغة؛ ليحقِّق من خلال ذلك دلالات تُحدِث تأثيراً خاصَّاً في المتلقّي، فهي لا تأتي عفو الخاطر إنّما لإضافة معنى جديدٍ للجملة، وهذا ما حاولنا التماسه في دراستنا.

وقامت فحوى هذه الدِّراسة على مسلكَين رئيسين: الأوّل يعمد بيان مفهوم العارض والحذف وإيضاحهما كما وردا في معاجم اللُّغة؛ إذ يتّفق أغلب الدَّارسين أنَّ مفهوم العارض يتجلَّى في الخروج عن أصل الأشياء، ومن أهمِّ عوارض التركيب الحذفُ الّذي يزول عند العودة إلى الأصل، والثَّاني يهدف إلى بيان الأثر الدِّلالي للحذف في شعر أبي تمَّام على مستوى الجملة الاسميَّة من خلال حذف المبتدأ والخبر أوّلاً، والفعليَّة من خلال حذف الفعل والمفعول به ثانياً.

الكلمات المفتاحيّة: أبو تمّام ، الحذف ، العارض. الدلالة.

* أستاذ ، قسم اللغة العربيَّة، نحو وصرف ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
** مدرّس ، قسم اللغة العربية، نحو وصرف ، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)، قسم اللغة العربية، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مقدِّمة:

يُعدُّ شعر أبي تمّام ظاهرةً مهمّةً من ظواهر الشِّعر العربيِّ الَّذي ما زال على محاولة الدِّراسة بحاجةٍ لدراساتٍ مُتعدّدةٍ؛ إذ ((**يُعدُّ أبو بكرٍ الصُّولي (335هـ) أوَّل من ألّف في أبي تمّام وشعره ، وكان عملُه عملاً منهجيّاً مُنظَّماً**))[1]، وسُلِّمت له الزَّعامة في عصره ، ولم يُزاحمْه فيها أحدٌ مُزاحمةً جديّةً، فقد شغل النُّقَّاد والأدباء والبلاغيين، شغل الطَّوائف كلّها بشعره؛ فقد ((**فاجأهم بما لم يتوقّعوا ، فبالغَ في التَّعمُّق في المعاني والغوص على الفكرة، وأكثرَ من صور البديع إلى درجة الإسراف، وتجنَّب عمود الشِّعر العربيِّ الَّذي كان القدوة الَّتي تُقتدى بها، وخرجَ على قواعد اللُّغة العربيّة ونحوها وصرفها ممَّا كان سبباً في إهمال الكثير من شعره**))[2]. واحتجَّ بشعره بعض أئمّة النَّحو واللُّغة، فقد قال فيه (ابن جنّي) (392هـ): ((**ولا يستنكر ذكر هذا الرجل "أبي تمام" – وإن كان مولداً – في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسرّبه، فإنَّ المعاني يتناهبها المولّدون كما يتناهبها المُتقدّمون، وقد كان أبو العباس وهو كثيرُ التَّعقُّب لجلّة النَّاس احتجّ بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس الطَّائي في كتابه في الاشتقاق، لمَّا كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له:**[3]

لو رأينا التَّوكيد خُطَّةَ عَجْزٍ ما شَفَعْنا الآذان بالتَّثويبِ[4]))

وكان ميّالاً إلى التَّجديد نتيجة ما وجده من جمودٍ وثباتٍ عند سابقيه ومعاصريه؛ إذ جاء شعره بعيدَ المعاني، مليئاً بالطِّباق والجناس، غريبَ الاستعارات، تعثَّرت بفهم أشعاره الأقلامُ، وهذا ما يجعل من شعره ميداناً ثرّاً للبحث.

أهمّيّة البحث وأهدافه:

تكمن أهمّيّة الدِّراسة في كونها تُطلعُنا على موضوعٍ يتعلَّق بالتَّركيب النَّحويِّ للجملة العربيّة، وما يعرُض لهذه الجملة من حذفٍ يجعلها تخرجُ عن أصل تركيبها سواءٌ أكانت جملةً اسميّةً أم جملةً فعليّةً؛ إذ إنَّ موضوع عارض الحذف موضوعٌ مشوّقٌ وثريٌّ، يُعرّفنا على أسباب خروج الجملة العربيَّة عن نسقها وتركيبها المُتعارف عليه[5]، ومحاولة تطبيق موضوع عارض الحذف على الشّعر العربيّ، لتتوافَّر للدَّارسين الفرصةُ في التَّعرُّف على ذلك الشَّاعر، وتذوُّق بعض أشعاره، وفهم معانيه.

وتحاول الدِّراسة الوقوفَ على عارض الحذف، وبعض استخداماته في شعر أبي تمّام، وتأثيره في تركيب الجملة العربيَّة،

---

(1) – نادن، إبراهيم: *شرح ديوان أبي تمّام حبيب بن أوس الطائي لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري*، قدَّم له وراجعه: د.محمّد بنشريفة، منشورات وزارة الثقافة والشؤون الإسلاميّة 2004م. 3/1.

(2) – لاشين، عبد الفتاح: *الخصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبي تمّام* ، دار المعارف ، د.ت، ص218.

(3) – التبريزي، الخطيب: *ديوان أبي تمّام*، تحقيق: محمّد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، ط5، 1951، 126/1. (التثويب: الدعاء الثاني).

(4) – ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: *الخصائص*، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952، 24/1.

(5) – (("تعرّف على ما عنده" [مرفوضة عند بعضهم] لتعدية الفعل بحرف الجرّ "على"، وهو يتعدّى بنفسه، والمعنى تطلّبته حتى عرفته الرَّأي والرَّتية 1–اعرّفت ما عنده [فصيحة] 2–تعرّفت على ما عنده [صحيحة] الواردة في المعاجم تعدية هذا الفعل بنفسه، ففي اللّسان والتّاج: تعرّفت ما عندك: أي تطلّبتُ حتى عرفت، ويمكن تصحيح تعديته بـ"على" على أساس تضمينه معنى الفعل "اطَّلعَ"، وعدم انحصار تعدّي الفعل في التعدّي بنفسه ، فقد ورد في كلام الكتاب متعدّياً بالباء وبـ"إلى" كذلك.)) عمر، أحمد مختار: *معجم الصواب اللغوي*، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص243.

وتهدف أيضاً إلى عرض بعض النَّماذج الَّتي استخدم فيها أبو تمام الحذف، نماذجٌ كانت خارجة عن الأصل اللُّغوي، وبيان سبب هذا الخروج والغرض الدِّلاليّ منه.

الدِّراسات السَّابقة:

في بحثنا عن الدّراسات السَّابقة حول هذا الموضوع " عارض الحذف" لم نجد كتاباً أو بحثاً يحمل هذا العنوان، إنّما هنالك دّراسات عديدة بثّت في بعض صفحاتها حديثاً عن عارض الحذف بوصفه عارضاً من عوارض التركيب: عوارض التَّركيب في ديوان إبراهيم طوقان " دراسة نحويَّة دلاليَّة" رسالة ماجستير أعدَّتها الطَّالبة: سهيلة عبد الفتاح محمَّد سعد، عوارض التَّركيب في قصيدة المدح عند الصَّنوبري، "دراسة نحويَّة دلاليَّة" رسالة ماجستير أعدَّها الطَّالب: محمَّد عبد المنعم محمَّد علي.

منهج البحث:

تحاول الدّراسة الاعتمادَ على المنهج الوصفيّ في معالجة موضوعها؛ ذلك أنّه يعمد إلى رصد ظاهرة الحذف كعارضٍ من عوارض التركيب، وتحليلها في التركيب الجُملي الذي استخدمه أبو تمام في شعره.

مفهوم العارض:

العارض لغة:

تدور الدِّلالة المعجميَّة للعارض حول معنى التَّغيُّر وعدم الثَّبات، نلحظ ذلك في قول (ابن منظور) (711هـ): ((**كلُّ مانعٍ مَنَعَكَ مِن شُغْلٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الأمْراضِ، فَهُوَ عارِضٌ. وَقَدْ عَرَضَ عارِضٌ؛ أَيْ حالَ حائِلٌ، وَمَنَعَ مانِعٌ؛ وَمِنْهُ يُقال: لا تَعْرِضْ ولا تَعْرَضْ لفُلانٍ؛ أَيْ لا تَعْرِضْ لَهُ بِمَنْعِكَ بِاعْتِراضِكَ أَنْ يَقْصِدَ مُرادَهُ، وَيَذْهَبَ مَذْهَبَهُ، ويُقالُ: سَلَكْتُ طَرِيقَ كذا فَعَرَضَ لي في الطَّرِيقِ عارِضٌ؛ أَيْ جَبَلٌ شَامِخٌ قَطَعَ عليَّ مَذْهَبِي على صَوْبِي**))[1]. وممَّا ورد في التَّنزيل الحكيم: ﴿ **فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضاً مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا** ﴾[2]، وورد أيضاً في تعريف العارض: ((**العارضُ ما اعترض في الأفق فسدَّه من جرادٍ أو نحلٍ**))[3]، وهو قويُّ العارضة؛ أي ذو جلدٍ وصرامةٍ وقدرةٍ على الكلام، وذو بديهة ورأي جيّد، وجمعه: عوارض[4].

وخلاصة القول في ذلك أنَّ العارض هو المنع أو الحيلولة في أصل الأشياء أيّاً كانت، وهذا المنع يُنتج دلالاتٍ ومعانيَ إضافيّةً يكتسبها النّصّ.

العارض اصطلاحاً:

ورَد مصطلح العوارض عند النُّحاة القدامى، وجاء مرادفاً لمصطلح العدول أو التَّرك؛ ومن أوائل من تحدَّث عنه (سيبويه) (180هـ) الَّذي أفرد له باباً في كتابه ووسمه بـ "**هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض**"، ومما قال فيه: ((**اعلم أنَّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويُعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن**

---

(1) – ابن منظور، *لسان العرب*، تحقيق: محمّد أحمد حسب الله، وهاشم الشّاذلي، وعبد الله علي الكبير، دار المعارف، مصر، د.ت، مادة (عرض).

(2) – سورة الأحقاف، الآية: 24.

(3) – مصطفى ، إبراهيم وآخرون: *المعجم الوسيط*، دار الدعوة، بيروت، د.ت، مادة (عرض).

(4) – المصدر السّابق، مادة (عرض)

الشّيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يَصير ساقطًا))[1]، أمّا (السيوطي) (911هـ)، فقد ورد مصطلح "العوارض" عنده في حديثه عن التَّركيب الإعرابيِّ، وما يعترضه من تغيُّرٍ[2]، وعدَّ الحذف عارضاً من عوارض التَّركيب؛ لما يُحدث من تغييرٍ في بنية الجملة؛ منتجاً دلالاتٍ إضافية لها، قال في ذلك: ((**الحذف هنا إنَّما كان لعارضٍ فأُعيدَ عند زوال العارض))**[3].

أمّا عند المحدثين فنجد عباراتٍ استُنتِج منها مصطلح العارض، منها: أصل الوضع، وأصل القاعدة... إلخ، يقول (تمَّام حسان): ((**للجملة عند النُّحاة ركنان: المُسند والمُسند إليه... وكلُّ ركنٍ من هذين الرُّكنين عمدةٌ لا تقوم إلَّا به، وما عدا هذين الرُّكنين ممّا تشتمل عليه الجملة فهو فضلةٌ يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنِّسبة للجملة الاسميَّة))**[4]

العارض لا يهتمُّ بالأصل غالباً؛ ولا يبحث فيه، ولا يفصِّل في جزئيّاته، ولا يكون محطَّ أنظار الدَّارسين؛ لأنَّ البحثَ فيه موضوعٌ غيبيٌّ، والأصل لا يحتاج إلى دليلٍ، ولذلك موضوع العارض أكثر ما يتجلَّى في الجواز؛ لأنَّه مجال الاختيار لدى الباحث.

مفهوم الحذف:

ثمّة ظواهر نحوية كثيرة تحفل بها اللُّغة العربيَّة ، ويعدُّ الحذفُ أحدَ هذه الظَّواهر المعروفة الَّتي توقَّف عندها النُّحاة والبلاغيون، فما المقصود منه؟

الحذف في اللُّغة:

تباين مفهوم الحذف في معاجم اللُّغة العربيّة من خلال معانٍ عديدةٍ، ، فقد ورد على لسان (الخليل بن أحمد الفراهيدي) (174هـ) قوله: ((**الحذف قطفُ الشَّيء من الطَرف كما يُحذف طرف ذنب الشَّاة))**[5]، ويقول (ابن منظور) (711هـ) أيضاً في ذلك: ((**حذفُ الشَّيء يحذِفُهُ حذفاً، والحذافةُ ما حُذف من شيءٍ فطُرح))**[6]، وقال (الزَّمخشريّ) (538هـ): ((**حذف رأسه بالسَّيف: ضربه فقطع منه قطعة))**[7]، ومن خلال الأقوال السَّابقة نلحظ أنَّ معنى الحذف دار حول **القطع من الطَّرف خاصّة.**

---

(1) – سيبويه، عمرو بن بشر بن قنبر: *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1988م، 24/1–25.

(2) – السيوطي، جلال الدين: *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1979م، 297/5.

(3) – السيوطي، جلال الدين: *الأشباه والنظائر*، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1987م، 544/1.

(4) – حسان، تمّام: *الأصول "دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو–فقه اللغة–البلاغة*، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، ص138.

(5) – الفراهيدي، الخليل بن أحمد: *العين* ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، مادة (حذف).

(6) – لسان العرب، مادة (حذف).

(7) –الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد: *أساس البلاغة*، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، لبنان، ط1، 1998م، مادة (حذف).

وورد بمعنى **الإسقاط** عند (الجوهري) (393هـ) الذي قال: ((**حذْف الشّيء إسقاطه، يقال: حذفتُ من شعري ومن ذنب الدَّابة؛ أي أخذت**))[1]، وأيَّده (الزَّركشيّ) (745هـ) في ذلك إذ قال: ((**الحذف لغة الإسقاط، ومنه حذفت الشّعر إذا أخذت منه**))[2]، ونلحظ مما سبق أنّه يغلب معنى **القطع والإسقاط** على المعنى اللُّغوي للحذف.

الحذف في الاصطلاح:

يُعدّ مصطلح الحذف من المصطلحات القديمة التي تناولها القدماء على قسمَين اثنين: فالنُّحاة ركَّزوا على ماهيَّة النَّصّ النَّحويّة التي قد لا تتوغَّل في الدِّلالة، وقسَّموه لحذفٍ واجبٍ وحذفٍ جائزٍ، أمَّا البلاغيون فقد اهتمُّوا بالتَركيز على الدِّلالة التي يتمُّ بثّها من وراء رصد عارض الحذف ودلالاته وأسبابه.

ومن أقدم النُّحاة تناولاً له (سيبويه) (180هـ) الذي قال عنه في باب "**هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض**"، وشرح (السِّيرافي) (284هـ) المقصود من هذا الباب بقوله: ((**يعني ما يعرض في الكلام فيجيء على غير ما ينبغي أن يكون عليه قياسه**))[3]، فالحذف من العوارض التي تتعرض لها الجملة في اللّغة العربيّة، لكنّه عارضٌ زائلٌ عند العودة العودة إلى الأصل.

ثم جاء (ابن السّرّاج) (316هـ) وتابع ما سبقه في بيان مفهوم الحذف دون تغييرٍ كبيرٍ في دلالته واستعماله، ويمكن لنا أن نقول: إنَّ الحذف عنده يعني إسقاط بعض الصِّيغ الموجودة في النصّ، سواءٌ أحدث تغيير في بعض الصيغ الباقية أم بقيت على ما كانت عليه[4].

أمّا (ابن فارس) (360هـ) فقد خصّص باباً في كتابه "الصَّاحبي" أطلق عليه "**باب الحذف والاختصار**" يقول فيه: ((**ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: "والله أفعل ذلك"، ويريد لا أفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾**[5] **القرية﴾**[5] **وأراد أهلها**))[6].

وأقرَّ (ابن جنّي) (392هـ) بميل العرب إلى "**الحذف والإيجاز**" بقوله: ((**إنَّهم إذا كانوا في حال أكثرهم وتوكيدهم مستوحشين منه، مصانعين عنه، اعلم أنَّهم إلى الإيجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب**))[7] ثم طوّر دلالة اللّفظ من الضِّيق في الدِّلالة إلى التَّوسّع فيها ليبيّن أنواع الحذف، فيقول: ((**قد حَذَفت العرب الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركةَ**))[8]، فالحذف إسقاطُ جزء من الكلام أو كلِّه لدليل[9].

---

(1) – الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: *تاج اللغة وصحاح العربية* ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت، مادة (حذف).

(2) – الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: أحمد أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، مصر،2006م، ص685.

(3) – الكتاب ، 24/1 ، الهامش رقم 2.

(4) – يُنظر : ابن السراج: *الأصول في النّحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، 256/2–266.

(5) – سورة يوسف: الآية: 82.

(6) – ابن فارس، أحمد: *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب وكلامهم*، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1997، ص156.

(7)– الخصائص

(8)–الخصائص: 360/2.

(9)– البرهان في علوم القرآن: 102/3.

وعليه يمكن القول: إنّ الحذف إسقاطُ عنصر من عناصر النَّصِّ، سواءٌ أكان جملة أم كلمة أم غيرها.. على أن يكون الحذف لغرضٍ من الأغراض البيانيّة مع وجود قرينةٍ دالَّةٍ على ذلك.

الحذف في الجملة الاسميَّة:

الأصل في الجملة الاسميّة أن يُذكر المبتدأ والخبر، ولكن قد يُحذف أحدهما أو كلاهما، إن وُجد دليلٌ، ولم يتمَّ الإخلال بالمعنى المراد.

1- حذف المبتدأ:

يُعدُّ المبتدأ الرُّكن الأوَّل من أركان الجملة الاسميَّة، وهو ((**الاسم المجرَّد عن العوامل اللفظية ، مخبراً عنه أو وصفاً، رافعاً لمكتفى به، فالأوّل نحو: "زيدٌ قائمٌ" والثاني شرطه نفي أو استفهامٌ، نحو: "أقائم الزيدان، وما مضروب العمران"**))[1].

وقد يحذف المبتدأ ويغلب على ذلك الكثرة، وذلك في جواب الاستفهام، وبعد فاء الجواب، وبعد الخبر صفة له في المعنى[2]، ويكون حذفه في مواضعَ معيَّنة وجوباً أو جوازاً، ولا يتمُّ ذلك إلا بقرينةٍ دالَّة على الحذف، وإلَّا امتنع الحذف فيه، ومن مواضع حذفه وجوباً:

1- <u>النّعت المقطوع إلى الرَّفع:</u> أي أن يكون مقطوعاً عن منعوته في مدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ؛ أي أن يكون في الأصل نعتاً، ثم تُرِكَ وصار خبراً، نحو: ذهبت إلى الصّديق الأديبُ، وابتعدت عن الرّجل السّفيه، وترفّقت بالرجل البائسُ[3]، والتّقدير : هو الأديب ، هو السّفيه ، هو البائس.

2- <u>أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس</u>، نحو: نعمَ الرَّجلُ زيدٌ، وبئس الرَّجل عمرو. فـ" زيد وعمرو" خبران لمبتدئين محذوفين وجوباً، والتقدير: هو زيد، وهو عمرو.

3- <u>أن يكون الخبر مصدراً مرفوعاً ناب مناب فعله وأغنى عن ذكره</u>، نحو: صبرٌ جميلٌ، والتقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، والأصل في الجملة: اصبر صبراً جميلاً، فالمصدر مفعول مطلق للفعل "اصبر"، ثمّ حذف الفعل وجوباً للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدّي معناه، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع في التَّعبير للدالة على الثبوت والدّوام الذي تمنحه الجملة الاسميّة[4].

4- <u>أن يكون الخبر مشعراً بالقسم، وصريحاً به:</u> وصراحته تتحقّق بأن يكون معلوماً في عُرف المتكلِّم والسَّامع أنّه يمينٌ، نحو: في ذمّتي لأسافرنَّ مجاهداً[5]. والتقدير: قسمٌ... ، أو عهدٌ...

وكما يحذف المبتدأ جوازاً في مواضع منها:

1- <u>جواب الاستفهام:</u> يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام، قال (السّيوطي) (911هـ): ((**يجوز حذف ما عُلم**

---

(1) – شرح شذور الذهب، ص21.

(2) – ينظر: الكرباسي، محمد جعفر الشيخ إبراهيم: *المنتخب من كلام العرب*، مطبعة الآداب ، النجف، د.ط، 1983م. ص93.

(3)– يُنظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:* محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، 255/1، و حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف مصر، ط3، د.ت، 510/1.

(4)– الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله: *روح المعاني*، تحقيق: عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ، 392/6.

(5)– النحو الوافي ، 513/1.

من المبتدأ والخبر، فالأوّل يكثر في جواب الاستفهام))[1]. فالتّحوّل الوظيفيّ الّذي يُستعمَل لطلب الفهم لما ليس مفهوماً أو لما هو غامضٌ أو لطلب حصول الصّورة الذّهنيّة بوساطة أدواتٍ مُحدّدةٍ ، ولكنَّ الاستعمال الخاصّ للاستفهام يُفقد الشّعر وظيفته ومهامه الأساس في توجيه الخطاب .

2- **بعد فاء الجواب أو الجزاء**: ويكون الخبر مفرداً أو شبه جملة، ودخول فاء الجواب يُحتّم الجملة الاسميّة؛ لأنَّ فاء الجواب تدخل عندما تكون جملة الجواب اسميّة، وتُحذف في الضرورة الشعريّة.

3- **بعد القول**: وهذا الموضع أكثر ما يشيع في القرآن الكريم، والأغلب فيه أنّه لا يتأتّى إلّا حينما يكون فعل القول مُسنداً إلى فاعله، والكلمة بعد كلمة "قال" مرفوعة.

ومن الشواهد الشّعريّة التي وردت في شعر أبي تمّام، وحُذف فيها المبتدأ:

1- قَومٌ إذا جَلَبوا الجيادَ إلى الوَغَى أَيْقَنْتَ أَنَّ السُّوق سوق ضرابِ[2]

والتقدير: هم قومٌ ضربوا بالسّيوف، وطعنوا بالرّماح، وكأنّ الشّاعر بإهماله المبتدأ أرادَ التّركيز على صورة القوم الّذين يتّسمون بالقوّة والفروسيّة.

2-إِنْسيَّةٌ إِنْ حُصِّلَتْ أَنْسَابُها جِنِّيَّةُ الأبوَيْنِ ما لم تُنْسَبِ[3]

وتقدير ذلك: هي أنسيّة، فحُذف المبتدأ؛ لأنَّ المذكور أبلغ في الدّلالة، والحذف هنا أضاف معنى الثبات والاستقرار في صفة الأُنس.

3-حُوّلٌ لا فعالُهُ مَرْتَعُ الذَّ مِّ ولا عرضُهُ مُراحُ العُيُوب[4]

ولعلَّ أبا تمام في حذف المبتدأ هنا محاولاً إكساء لفظة الخبر حالة من التعظيم والقوة.

4-لَمُضْمِرٌ غُلَّةً تَخْبو فَيُضْرِمُها أنّي سَبَقْتُ ويُعْطَى غَيْرِيَ القَصَبَا[5]

أي أنا مضمر غلّةً تسكن أحياناً ثم يُضرمها علمي أنّي سبقت ويُعطى غيري قصب السّبق ، وقد هيمنت وظيفة التّوكيد بمقصديّةٍ أوصلت الدّلالة إلى المتلقّي ؛ أي أنَّ الحافز الدّلالي له القدرة على توجيه الصّياغة التّركيبيّة لكلِّ عبارةٍ مُنفعلةٍ باتّجاهٍ يضمن لها تأدية ما يُراد إيصاله .

ولحذف المبتدأ فيما سبق غاياتٌ بلاغيّةٌ، ومنها الاحتراز من العبث بترك ما لا ضرورة لذكره، وهذا الترك يُكسب الكلام قوّة وتأثيراً وجمالاً.

2- حذف الخبر:

يكون حذف الخبر أكثر من حذف المبتدأ؛ لأنَّ المبتدأ طريقٌ إلى معرفة الخبر، ولتعدّد أشكال الخبر، يقول (ابن الأثير) (637هـ): ((**أمّا حذف المبتدأ فلا يكونُ إلا مفرداً، والأحسن هو حذف الخبر؛ لأنَّ منه ما يأتي جملةً، كقوله تعالى:**

(1)- همع الهوامع، 38/2.

(2)- ديوانه: 79/1.

(3)- ديوانه: 96/1.

(4)- ديوانه:121/1.

(5)- ديوانه: 236/1

﴿ اللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[1] **وها هنا قد حذِف خبر المبتدأ، وهو جملةٌ من مبتدأٍ وخبر، وتقديرُها: واللائي لم يحضن فعدَّتهن ثلاثة أشهر))**[2]، ويأتي حذف الخبر على نمطين:

الحذف الواجب: ويكون في مواضع، منها:

1- أن يقع الخبر كوناً عامّاً والمبتدأ بعد لولا الامتناعيّة الشّرطيَّة : ومنه قوله تعالى : ﴿ **ولولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهُدِمَتْ صوامعُ وبيعٌ وصلواتٌ ومساجدُ يُذْكَرُ فِيْهَا اسْمُ اللهِ كَثِيْراً** ﴾[3] قد أوجبَ جمهور النّحاة حذفَ الخبر بناءً على أنَّه لا يكون بعدها إلا كونٌ مُطلقٌ؛ أي تعليق امتناع الجواب بعد "لولا" على مجرّد وجود المبتدأ[4]، وفي ذلك قال (ابن مالك) (672هـ): **((وإنّما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعيَّة؛ لأنّه معلوم بمُقتضى "لولا"؛ إذ هي دالةٌ على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمتُ عمراً، لم يشك في أنَّ المُراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصحّ الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محله))**[5]، ومنه قول أبي تمّام:[6]

لولا اشتعالُ النَّارِ فيما جاورَت ما كانَ يُعرَفُ طيبُ عَرف العُود

أي لولا اشتعال النّار موجودٌ فيما جاورت، وهنا تحقّق شرطان؛ الاوّل: وقوع الخبر كوناً عامّاً، وتقديره: موجود، والثّاني: وقوع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، والتقدير لولا اشتعال النار كائنٌ أو حاصلٌ...

يقول:[7]

لولا التَّخَوُّفُ للعَواقب لَم تَزَلْ للحَاسد النُّعْمَى على المَحْسُود

الشّاعر هنا حذف الخبر لبيان ماهيّة الخوف من الحسد، وهذا البيت مُتعلّق بالبيت السّابق من ذكرٍ للحسد، فعندما أراد الحسّاد شرّاً به، انقلب ذلك الشّرّ إلى نعمة.

يقول:[8]

لولا بنو جُشَمِ بنِ بكْرٍ فيكُمُ رُفِعَتْ خيامُكُم بغَير قِبابِ

فلولا بنو جشمٍ بن بكرٍ كائنةٌ فيكم لم يكن فيكم ملوكٌ، فالحذف هنا أفاد معنى التعظيم لبني جشم من جهة، والتقليل من شأن بقيّة القوم.

---

(1) – سورة الطلاق، الآية: 65.

(2) – ابن الأثير، ضياء الدين: *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، قدّمه وحقّقه وعلق عليه: أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة، ويليه كتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، 313/2

(3) – سورة الحج ، الآية 40 .

(4) – يُنظر: حمودة، طاهر سليمان: *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي*، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1998م، ص215.

(5) – ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: *شرح التّسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م، 276/1.

(6) – ديوانه: 397/2.

(7) – ديوانه: 397/2.

(8)– ديوانه: 89/1.

2- <u>أن يكون المبتدأ نصاً صريحاً في القسم:</u> ويعني ذلك أن يغلب استعماله فيه، حتّى لا يُستعمل في غيره، إلاّ مع قرينة، نحو: لعمرُك لأفعلنَّ، والتقدير: لعمرُك قسمي، وقد ذكر (سيبويه) (180هـ) ذلك في **<u>باب ما عمل بعضه في بعض، وفيه معنى القسم</u>**، يقول: ((**وذلك قولك: لعمرُ الله لأفعلنَّ، وأيمُ الله لأفعلنَّ، وبعض العرب يقول: أيمُنُ الكعبةِ لأفعلنَّ كأنَّه قال: لعمرُ الله المقسم به، وكذلك أيمُ الله وأيمنُ الله إلّا أنَّ ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره وهو أكثر من أن أصفَه لك**))[1]، ومن ذلك قول أبي تمّام:[2]

<u>لعمري</u> لقد أخلقْتُمُ جدّة البكا بكاءً وجدّدتم به خلق الوجدِ

وقوله:[3]

<u>لَعَمري</u> لقد حَرَّرت يومَ لقيْتَهُ لو أنَّ القضاءَ وحدَهُ لم يُبرَّد

وقوله:[4]

<u>لعمري</u> لقد غادرْتَ حِسْى فؤادِهِ قريب رشاءٍ للقنا سهلَ مَوْردِ

فالمبتدأ فيما تحته خطّ كلمةُ صريحةُ الدّلالة على القسمِ؛ لأنّه غلب استعمالها فيه، ولعلَّ وجود لام الابتداء في أوّل كلّ اسمٍ للقسم هو ما قوّى أن يكون الخبر محذوفاً.

3- <u>أن يكون المبتدأ مصدراً مُضافاً إلى معموله، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر ويعده حالٌ سدَّت مسدَّ الخبر:</u> وهذه الحالُ لا تصلحُ أن تكون خبراً، نحو قولك: ضربي العبد مسيئاً ((**فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور وجبَ رفعها لتكون هي الخبر، فلا يصحّ: إكرامي الضّيف عظيماً، بل يتعيّن أن نقول: إكرامي الضّيف عظيمٌ... بالرَّفع على الخبر**))[5].

4- <u>أن يقع المبتدأ بعد واوٍ تحمل معنى المعية:</u> نحو: كلّ رجلٍ وضيعتُهُ، فكلّ مبتدأ، وقوله: وضيعتُهُ معطوف على كلّ، والخبر محذوف، والتقدير: "كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقترنان"، فيُقدّر الخبر بعد واو المعيةّ[6]. وكلٌّ وشأنه ؛ أي متلازمان .

أمّا ما عدا ذلك فيكون **الحذف جائزاً** في الخبر ، كأن تسأل: من عندك؟ فيقال: زيدٌ، والتقدير زيدٌ عندي، فحذفت عندي لدلالة السياق عليها، ومثلها: خرجت فإذا السبع، أي : فإذا السبع حاضر، لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور.[7]

ومن شواهد حذف الخبر في شعر أبي تمّام:

1-له خلقٌ سهلٌ ونفس طباعُها ليانٌ ولكن عرضُهُ من صفاً صلدِ[8]

حذف الشّاعر الخبر؛ لأنّه كونٌ عامٌّ أفاد معنى الثبات، ثبات صفة الأخلاق الحسنة اللّينة التي يتّسم بها الممدوح.

---

(1) - الكتاب، 3/502-503.

(2) – ديوانه: 2/110.

(3) – ديوانه: 2/25. (حرّرت: من الحرارة التي هي خلاف البرودة).

(4) – ديوانه: 2/27. (الحسى: ماء قليل في رمل تحته أرض صلبة وجمعه: أحساء).

(5) - النّحو الوافي، 1/523.

(6) - شرح ابن عقيل، 1/253.

(7) – يُنظر: الأزهري: خالد بن عبد الله: *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح*، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م، 1/223-224.

(8) – ديوانه: 2/65.

2-به علّةٌ للبين صمّاء لم تُصِحْ لبُرْءٍ ولم تُوجِبْ عيادة عائدِ[1]

قدَّر أغلب النّحاة في مثل هذا الشّاهد تعليق شبه الجملة "الجار والمجرور" بمحذوفٍ هو الخبر.

3-فمضى لو أنَّ النار دونك خاضها بالسّيف إلا أن تكون النّارُ[2]

وهذا البيت من المشكلات التي أحدثها أبو تمام، فقد ذهب شرّاح الديوان مذاهب شتى منها: **المعرّي** الذي قدّر الخبر في الشَّطر الثاني "ظاهراً"، وتقديره: إلا أن تُخاض النَّار التي هي جهنم[3]. و**المرزوقي** يقدّره ضميراً، وتقديره: إلا أن تكونها تكونها النّار[4]، ويكون المعنى: إلّا أن تكون النّار التي تُخاضَ النّارَ الّتي هي نار جهنّم.

4-لله در أبي سعيد إنَّهُ للضيف محضٌ ليس فيه سمارُ[5]

أراد الشَّاعر من حذفه لخبر "درُّ أبي سعيد" إضفاء صفة التّعظيم على أبي سعيد، وبان صفة الكرم على الممدوح، فاللبن الذي يقدّمه الشّاعر للضيف لبنٌ صافٍ غير ممزوج بالماء.

5-ما زال وسواسي لعقلي خادماً حتى رجا مطرا، وليس سحابُ

والمعنى ليس السّحاب موجوداً أو كائناً، فهنا حذف خبر ليس، ويرى في ذلك (ابن مالك) أنّها خصيصةٌ من خصائص "ليس" فقد **((اختصَّت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامّة؛ لأنّه يشبه اسم "لا"، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر))**[6].

الحذف في الجملة الفعليّة:

1- حذف الفعل:

الفعل أحد أقسام الكلام الثلاثة: **((فالكلم اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل ...، وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))**.[7]، وهذ القسم من الكلام قد يُحذف، وأسباب الحذف وعلله لم تكن عند النّحاة مرتّبة في أبواب محدّدة أو مباحث بعينها، وكانت ظاهرة الحذف هذه متناثرة هنا وهناك ضمن الحواشي، وهذا الحذف يكشف عن قوانين النّظام التّركيبيّ الذي يحكم للغة ، وإماطة اللثام عن المهيمنات الجماليّة ، وأكثر ما اعتمد عليه النحاة في تعليل سبب الحذف نابعٌ من واقع لغوي محض، ويمكن إجمال أكثر أسباب الحذف وروداً كالآتي:

1- كثرة الاستعمال: وكثرة الاستعمال تُفضي إلى الخفّة في الكلام[8]، ومن روّاد هذه الفكرة سيبويه إذ يذكر أنَّ **((**ما حذف في الكلام لكثرة الاستعمال كثير**))**[9]، وعالج حذف الفعل في ضوء كثرة الاستعمال، وأفرد باباً في ذلك "**هذا**

---

(1) – ديوانه: 69/2.

(2) – ديوانه: 69/2.

(3) – يُنظر: ديوانه: 173/2.

(4) – يُنظر: المرزوقي، أحمد بن محمّد بن الحسن: *شرح مشكلات أبي تمّام*، تحقيق: عبد الله سليمان الجربوع، مطبعة المدني، جدّة، ط1، 1986م، 118.

(5) – ديوانه: 173/2. (السّمّار: اللبن الذي مُزج بالماء حتّى صار في الغاية من الرقّة)

(6) – شرح التسهيل، 258/1-259

(7) – الكتاب : 12/1.

(8) – يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر: *العوامل المائة النحوية*، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر: 1983، ص162.

(9) – الكتاب : 130/2.

"**هذا بابٌ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل**" ، وتتعدد المواضع التي عُلّل فيها حذف الفعل، ومنها:

❖ **النداء:** المُلاحظ أنَّ أغلب النحاة في حديثهم عن حذف الفعل لا يعتمدون على كثرة الاستعمال سبباً في تفسير ظاهرة الحذف بل تحدَّثوا عن نيابة حرف النداء عن الفعل، وفي ذلك قال سيبويه: **((وممّا ينتصب في غيره الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره، قولك: يا عبد الله والنداء كله... حذف الفعل المتروك لكثرة استعمالهم في الكلام، وصار "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل، وكأنّه قال: يا أريد عبد الله، فحذف "أريد" وصار يا بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان علم أنك تريده))**[1]، ومنه قول أبي تمّام[2]:

يا مالِكَ ابنَ المالِكَين ولم تَزَلْ تُدْعى ليوميَّ نائِلٍ وعقابِ

فقد حذف فعل النّداء، وجاء عوضاً عنه أداة النّداء "يا"، والتّقدير: أنادي مالك ابن المالكين، ولو ذكره لكَثُر استعماله، فلزم إضماره.

وقوله:[3]

يا خاطباً مدحي إليه بجُودِهِ ولقد خطبتَ قليلة الخُطَّابِ

النّداء هنا أراد منه أبو تمّام مخاطبة من أراد مدحه بجوده، والمنادى مفعولٌ في المعنى، وناصبه أنادي- لازم الحذف- لظهور معناه من خلال أداة النّداء.

❖ **الإغراء والتَّحذير: الإغراء:** هو تنبيه المخاطب إلى أمرٍ محبوبٍ ليفعله[4]، وحكم المغرى به هو النّصب وجوباً وجوباً على أنّه مفعول به لعامل مناسب لسياق الكلام محذوف مع مرفوعه وجوباً شريطة أن يكون الاسم مكرّراً أو معطوفاً عليه، وإلّا جاز نصبه مفعولاً به لعامل مذكور أو محذوف[5]، أمّا **التحذير** فهو تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ مكروهٍ ليتجنّبه[6]، والتَّحذير إلزامٌ قال عنه (سيبويه) (180هـ): **((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك: إذا كنت تحذّر: إيّاك كأنَّك قلت: إيّاك نحّ، وإيّاك باعدن وإياك اتقِ))**[7]، ويُحذف فعلا الإغراء والتحذير وجوباً إذا إذا دلّت الحال عليه، ومتى ذُكرَت "إيّاك" أو إحدى أخواتها في أسلوب التَّحذير وجب أن يكون العامل محذوفاً[8]. من ذلك قول أبي تمّام:[9]

انظرْ وإيَّاكَ الهوى لا تُمْكِنَنْ سُلطانَهُ من مُقْلَةٍ شَوسَاءِ

حذفوا فعل التّحذير؛ لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، وفيه ظاهرة حذف الواو، وكان القياس : إيَّاك والهوى، وقوله:[10]

---

(1) – الكتاب: 291/1.

(2) – ديوانه: 79/1.

(3)– ديوانه: 90/1.

(4) – شرح ابن عقيل، 301/2.

(5) – الكتاب، 253/1-256.

(6) – شرح ابن عقيل، 300/2.

(7) – الكتاب، 273/1.

(8) – يُنظر: الأصول في النحو، 249/2.

(9) – ديوانه: 13/1.

(10) – ديوانه: 25/4. (مساعي: جمعه: مسعاة، وهي المكرمة التي تنال بالسّعي والدأب)

وخلَّى مساعيَهُ بينَكُم فإيَّايَ فيها وسَعْيَ البطاءِ

فجعل "إيا" في باب التحذير، وجاءت منصوبةً بفعل محذوف تقديره: احذر، والتقدير: احذروا من الإبطاء في السّعي، وافعلوا كما كان يفعل من التّسرُّع والنهوض بالأثقال.

❖ **الاختصاص:** هو قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو تخصيص حكمٍ علّق بضمير تأخّر عنه من اسمٍ ظاهرٍ معروفٍ[1]، أمّا الاسم المنصوب الذي يأتي بعد هذا الضَّمير فيُسمّى المختصّ، ويجب أن يكون اسماً ظاهراً ظاهراً وليس ضميراً، ومعرّفاً بأل أو بالإضافة، ولا يكون نكرةً ولا ضميراً ولا اسم إشارة[2].

2- الإيجاز والاختصار: الإيجاز هو تأدية المقصود من الكلام بأقلّ ما يمكن من عبارة متعارف عليها، ومهمّة الإيجاز ترشيقُ العبارة عن طريق الاختصار في الكلام، وغالباً ما يكون الحذف للإيجاز في الأساليب التي تتكوّن من جملتين كما في أسلوب الشرط، فالشّرط يتّصل بالفعل، ويختصّ به، ويدلّ على فعل الشّرط المحذوف معموله، ويأتي بعد هذا المعمول فعلُ يفسّر الفعل المحذوف، ويكون تقدير الفعل من لفظ الفعل المذكور المفسِّر نفسه، ومن ذلك قول أبي تمّام:[3]

إذا السّوقُ غطّت آنف السّوق واغتدت سواعدُ أبناءِ الوغى في السّواعدِ

عند اشتداد الحرب وتدجُّج الأبطال تصير سوق الناس مغطّاة إبقاءً واحترازاً بسوق من الحديد، وسواعدهم تغشى احتماءً واستدفاعاً بسواعدٍ من حديد، ولو ذكر الشاعر فعل الشّرط لكثُر استعماله، فلزم الإضمار طالباً الاختصار والإيجاز.

ومنه قوله:[4]

فإذا الخَطْبُ راثَ نالَ النّدى والـ بذْلُ مِنْهُ ما لا تَنَالُ الخُطوبُ

الغرضُ من مجيء الكلام على هذا الشّكل الاختصارُ، فالشاعر أراد الإبهام ثمّ التفسير، وذلك يُحدث وقعاً في النّفوس التي تكون متشوّقة لمعرفة ما هو مبهم، وإذا ذكر الشّاعر الفعل مرّتين لم يُفد سوى كثرة استعماله.

وقوله:[5]

وأينَ بوجْه الحَزْم عنه وإنَّما مرائي الأُمُورِ المُشْكِلات تجاربُهُ

حذف الفعل يعدل ، والتقدير: أين يعدل عنه بوجه الحزم؟ فأضمر الفعل، ودل عليه ضرورة وجود متعلّق للجار والمجرور، ووجود ما يُنصب عليه اسم الاستفهام "أين"، وهما دليلان كافيان للتعرف على المحذوف والإشارة إليه، وهنا حذفٌ جائزٌ اقتضاه الموقف الاستعماليّ، ويمكن ظهور الفعل المحذوف من دون تأثيرٍ على صحّة المعنى.

وقوله:[6]

---

(1)- شرح التصريح على التوضيح، 268/2.

(2)- الصبّان: *حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني*، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوقيفيّة، د.ت، 276/3-277.

(3)- ديوانه: 74/2.

(4)- ديوانه: 294/1.

(5)- ديوانه: 227/1.

(6) – ديوانه: 385/2. (الوصيف: الغلام دون البلوغ)

هذا إلى قِدَم الذِّمامِ بكَ الَّذي لو أنَّهُ ولدٌ لكانَ وصيفاً

إذا كانت "هذا" في موضع نصب بفعل مقدّر، كأنّه قال: اذكر هذا الشيء أ أعده أو نحو لك من المُضمرات، ويجوز أن يكون في موضع رفع على حذف الخبر، ويكون التقدير حينها: هذا الذي أذكره إلى قدم الذمام أو معه.

وقد يحذف عامل المفعول المطلق وأشار إلى ذلك (ابن يعيش) (643هـ) بقوله: ((**إنَّ المصدر ينتصب بالفعل، وهو أحد المفعولات، وقد يُحذف فعله لدليل الحال عليه... ويجوز ظهوره، فأنت فيه بالخيار، إن شئت أظهرته وأن شئت أضمرته**))، يقول أبو تمّام:[1]

أهلا وسهلاً بالإمامِ ومرحباً سَهُلَت حزونةُ كُلِّ أمر قردِدِ

وهذه المصادر "أهلاً، سهلاً، مرحباً" جاءت منصوبةً، وجرت مجرى الأمثال في العربيّة، وقد حُذف عاملها لكثرة الاستعمال ومحاولة الاختصار، وكانت هي بدل أفعالها ولعلّ تقديرها: حللت أهلاً، ونزلت سهلاً، ولاقيت مرحباً.

2- حذف المفعول به:

الأصل في تراتبية الجملة الفعلية أن تأتي بنمطٍ تركيبيٍّ معيَّن هو: فعل+ فاعل+ مفعول به، وهذه التَّراتبية لم تكن دستوراً لا يخضع للعدول؛ إذا جاء في اللُّغة ما هو مخالفٌ لها من تقديمٍ وتأخيرٍ وحذف، أي إلغاء الأصل ؛ لأنَّ القاعدة العامة تنصّ على "**أنَّ الحذف خلاف الأصل**"[2]، ومع عناية النحاة بظاهرة الحذف إلا أنَّهم لم يتركوا هذا الأمر دون ضوابط، فقد جعلوا للحذف شروطاً عديدة[3]، ولمّا كان المفعول به جزءاً غير أساسيٍّ في الجملة كَثُرَ حذفه فيها، دون أن يُشكّل ذلك أدنى ضرٍّ على بنائها، يقول (عباس حسن): ((**الأغلب أن يؤدي المفعول به معنى ليس أساسياً في الجملة؛ فيمكن الاستغناء عنه من غير أن يُفسد تركيبها، أو يختل معناها الأساسي، ولهذا يسمّونه "فضلة"، وهي اسم يطلقه النحاة على كل لفظ معناه غير أساسي في جملته**))[4]، ويعد حذف المفعول به فضلة في الكلام لما يحققه من إيجاز وتكثيف للمعنى وعدم الإسراف فيه، وفي ذلك قال (الجرجانيّ): ((**الحاجة إليه أمسّ، وهو بما نحن فيه أخصّ، واللطائف كأنها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر**))[5]، ونظرة الجرجاني السابقة تعتمد على مبدأ التحليل للوصول إلى القيمة الفنّيّة، ويمكن تقسيم حذف المفعول به إلى:

أن يكون المحذوف مقصوداً مع وجود دليل: ففي قول أبي تمام:[6]

ولَّى معاويةٌ عنهم وقد حَكَمَت فيه القنا فأَبَى المقدارُ والأمدُ

---

(1)- ديوانه: 47/2. (القردد: الغليظ)

(2) – البرهان في علوم القرآن، 104/3.

(3) – يُنظر: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، حقّقه وخرّج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964، 633/2، و *الخصائص*،272/3، و الأنصاري، جمال الدين بن هشام: *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، تأليف: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ت، 184/2.

(4) – النحو الوافي ، 179/2

(5) – الجرجاني، عبد القاهر: *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، 1984م، ص153.

(6) – ديوانه: 14/2.

يريد: فأبى المقدار أن يهلكه، وفي قوله "وقد حكمت فيه القنا" دلالة على الإهلاك لا محالة، وحين حذف المفعول به كان هنالك دليل على المحذوف.

ألّا يكون المفعول مقصوداً أصلاً: ومنه قوله:[1]

أصمَّ بك النَّاعي وإن كانَ أسمَعَا وأصبحَ مَغْنَى الجُود بَعدَكَ بَلْقَعَا

فالغرض ليس ذكر المفعول به، لأن المقصود التباس الفعل بالفاعل، دون أن يتعلق الغرض بذكر المفعول.

ومهما يكن من أمرٍ فإنَّ المفعول به يُحذف لغرضٍ ما، يتنوّع بتنوّع المقام، وهذا الغرض إمّا لفظيّ أو معنويّ؛ اللفظيّ يضفي إلى الإيجاز، وإقامة الوزن الشعري، وتوافق نهايات الجمل، أمّا المعنويّ فللعلم به أو الجهل به، والتعميم، وعدم قصد التعيين، والاحتقار لصاحبه... وغيرها.

الاستنتاجات والتوصيات:

يمكننا إجمال ما وصلنا إليه من نتائج بما يأتي:

1- يقصد من الحذف للوهلة الأولى التّقليل والتكثير بحسب السّياق الذي يعمل على ضبطه، وحاول البحث إظهار أنّ علّة كثرة الاستعمال كانت حاضرةً في تفسير الكثير من ظواهر الحذف ولاسيما في الجملة الفعليّة.

2- عارض الحذف عند أبي تمّام كان من ورائه إخفاء هواجس نفسيّة متنوّعة؛ لذا كان أبو تمّام أميل إلى الإيجاز والاختصار ليكسب نصّه مزيداً من الغموض، ويرغب أن يجعل المتلقّي يعيش النصّ، وكأنّه ماثل أمامه.

3- قد يأتي الحذف عند أبي تمّام خوفاً من التكرار الذي لا يقود لفائدة، ومتّبعاً القاعدة القائلة لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه.

4- أبو تمام شاعرٌ كسرَ القالب النّحوي المألوف من أجل إخراج النّصّ الشعريّ نحو دلالاتٍ عديدة حفّزت المتلقّي للمتابعة والرصد بغية استنتاج أفكار ومفهومات رسخت في النفس.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

1. ابن الأثير، ضياء الدين: *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*، قدّمه وحقّقه وعلق عليه: أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة، ويليه كتاب الفلك الدائر على المثل السائر لابن أبي الحديد، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

2. الأزهري: خالد بن عبد الله: *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح*، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2000م.

3. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله: *روح المعاني*، تحقيق: عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

4. الأنصاري، جمال الدين بن هشام: *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ومعه كتاب عدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك*، تأليف: محمّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ت.

(1) – ديوانه: 99/4.

5. الأنصاري، جمال الدين بن هشام: *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، حقّقه وخرّج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964.

6. التبريزي، الخطيب: *ديوان أبي تمّام*، تحقيق: محمّد عبده عزّام، دار المعارف، مصر، ط5، 1951.

7. الجرجاني، عبد القاهر: *دلائل الإعجاز*، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، 1984م.

8. الجرجاني، عبد القاهر: *العوامل المئة النحوية*، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، مصر: 1983.

9. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: *الخصائص*، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، ط2، 1952.

10. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: *تاج اللغة وصحاح العربية* ، تح: أحمد عبد الغفور عطار، عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت.

11. حسان، تمّام: *الأصول "دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو–فقه اللغة–البلاغة*، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.

12. حسن، عباس: *النحو الوافي*، دار المعارف مصر، ط3، د.ت.

13. حمودة، طاهر سليمان: *ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي*، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1998م.

14. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق: أحمد أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، مصر ،2006م.

15. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر بن أحمد: *أساس البلاغة*، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

16. ابن السراج: *الأصول في النّحو*، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م.

17. سيبويه، عمرو بن بشر بن قنبر: *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1988م.

18. السيوطي، جلال الدين: *الأشباه والنظائر*، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1987م.

19. السيوطي، جلال الدين: *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط1، 1979م.

20. الصّبّان: *حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني*، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوقيفيّة، د.ت.

21. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل:* محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

22. عمر، أحمد مختار: *معجم الصواب اللغوي*، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

23. ابن فارس، أحمد: *الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب وكلامهم*، علّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1997.

24. الفراهيدي، الخليل بن أحمد: *العين* ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

25. الكرباسي، محمد جعفر الشيخ إبراهيم: *المنتخب من كلام العرب*، مطبعة الآداب ، النجف، د.ط، 1983م.

26. لاشين، عبد الفتاح: *الخصومات البلاغية والنقدية في صنعة أبي تمّام* ، دار المعارف ، د.ت.

27. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله: *شرح التّسهيل*، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.

28. المرزوقي، أحمد بن محمّد بن الحسن: *شرح مشكلات ديوان أبي تمّام*، تحقيق: عبد الله سليمان الجربوع، مطبعة المدني، جدّة، ط1، 1986م.

29. مصطفى ، إبراهيم وآخرون: *المعجم الوسيط*، دار الدعوة، بيروت، د.ت.

30. ابن منظور، *لسان العرب*، تحقيق: محمّد أحمد حسب الله، وهاشم الشّاذلي، وعبد الله علي الكبير، دار المعارف، مصر، د.ت.

31. نادن، إبراهيم: *شرح ديوان أبي تمّام حبيب بن أوس الطائي لأبي الحجّاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري*، قدَّم له وراجعه: محمّد بنشريفة، منشورات وزارة الثقافة والشؤون الإسلاميَة 2004م.